

Distr.
GENERAL

A/52/589
S/1997/871
11 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE/ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البنود ٢٠ و ٥٦ و ٦٤ و ٧١ و ٨١ و ٨٨ و ٩٥
و ٩٨ و ١٠٣ و ١١٢ و ١١٧ و ١٥٢ و ١٥٧ من
جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية
والمساعدة الفورية التي تقدمها الأمم المتحدة
في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي
الدولي من أجل التنمية
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
نزع السلاح العام الكامل
صون الأمن الدولي
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ
السلام من جميع نواحي هذه العمليات
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
البيئة والتنمية المستدامة
منع الجريمة والعدالة الجنائية
مسائل حقوق الإنسان
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين للصين والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نحيل طيه نص بيان مشترك للولايات المتحدة الأمريكية والصين صادر في واشنطن
العاصمة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس جمهورية الصين
الشعبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (انظر المرفق).

وسنكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة للجمعية العامة في إطار البنود ٢٠ و ٥٦ و ٦٤ و ٧١ و ٨١ و ٨٨ و ٩٥ و ٩٨ و ١٠٣ و ١١٢ و ١١٧ و ١٥٢ و ١٥٧ من جدول الأعمال، ولمجلس الأمن.

(توقيع) كين هواسون
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بيل ريتشاردسون
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

مرفق

بيان مشترك للصين والولايات المتحدة الأمريكية صادر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

بناءً على دعوة من رئيس الولايات المتحدة ويليام ج. كلينتون، يقوم رئيس جمهورية الصين الشعبية جيانغ تسامين بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وهذه الزيارة هي أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس الصين إلى الولايات المتحدة منذ ١٢ عاماً. وقد أجرى الرئيس جيانغ تسامين محادثات رسمية مع الرئيس كلينتون في واشنطن العاصمة، كما التقى آل غور نائب الرئيس، وقادة الكونغرس والقادة الأمريكيين الآخرين. وعقدت أيضاً محادثات بين نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية كيان كيشين ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت.

وأجرى الرئيسان تبادلًا متعمقًا ومثمرًا للآراء بشأن الحالة الدولية، والعلاقات بين الصين والولايات المتحدة، والآفاق والتحديات المهمة التي تواجه البلدين. واتفق الرئيسان على أن وجود علاقة رصينة ومستقرة بين الصين والولايات المتحدة يخدم المصالح الأساسية للشعبين الصيني والأمريكي ويتسم بالأهمية من أجل الوفاء بالتزامات المشتركة الواقعة على عاتقهما بالعمل من أجل السلام والرخاء في القرن الحادي والعشرين.

ويتفق الرئيسان على أنه رغم وجود مجالات للاتفاق ومجالات لعدم الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة، إلا أن بينهما مصلحة مشتركة مهمة وإرادة مشتركة قوية لاستغلال الفرص ومواجهة التحديات على أساس التعاون والتحلي بالإخلاص والتصميم من أجل تحقيق تقدم حقيقي. إن هناك خلافات رئيسية بين الصين والولايات المتحدة بشأن مسألة حقوق الإنسان. إلا أنه في الوقت ذاته توجد بينهما إمكانات كبيرة للتعاون من أجل صون السلم والاستقرار العالميين والإقليميين؛ وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي؛ ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وتعزيز التعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ومكافحة الاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب على الصعيد الدولي؛ وتعزيز التبادل والتعاون الثنائي في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارة والقانون وحماية البيئة والطاقة والعلم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة، والتشاور في المجال العسكري.

ويعرب الرئيسان عن تصميمهما على العمل من أجل إقامة شراكة استراتيجية بناءً على الصين والولايات المتحدة عن طريق زيادة التعاون الرامي إلى مواجهة التحديات الدولية وتعزيز السلم والتنمية في العالم، ولتحقيق هذه الغاية، اتفق الرئيسان على تناول علاقات الصين والولايات المتحدة من منظور طويل الأجل على أساس المبادئ الواردة في البلاغات المشتركة الثلاثة للصين والولايات المتحدة.

وتشدد الصين على أن مسألة تايوان هي أهم المسائل المحورية وأكثرها حساسية في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، وأن التناول السليم لهذه المسألة المتمثل في الالتزام الدقيق بالمبادئ المدرجة في

البلاغات المشتركة الثلاثة للصين والولايات المتحدة، هو مفتاح النمو السليم والمستقر للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة. وتعيد الولايات المتحدة مرة أخرى تأكيد التزامها بسياسة "الصين الواحدة" وبالمبادئ الواردة في البلاغات المشتركة الثلاثة للصين والولايات المتحدة.

وتؤيد الصين والولايات المتحدة، باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من أجل القيام بدور إيجابي وفعال في القضايا العالمية، بما في ذلك حفظ السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤيد البلدان جهود إصلاح الأمم المتحدة وزيادة الصفة التمثيلية في مجلس الأمن مع الإبقاء في الوقت نفسه على فعاليته وزيادتها. ويؤكد الرئيسان ضرورة إرساء الأمم المتحدة على قاعدة مالية أمتن، وسوف يشارك البلدان مشاركة نشطة في المناقشات المتعلقة بجدول الاشتراكات في الأمم المتحدة.

وتعرب الصين والولايات المتحدة بوصفهما بلدين رئيسيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن استعدادهما لتعزيز التعاون الرامي إلى التصدي لمختلف التحديات، والإسهام بصورة إيجابية في تعزيز الاستقرار والرخاء في المنطقة. ويسلم البلدان بالأهمية الكبيرة لصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، ويعملان من خلال المناقشات الرباعية الأطراف من أجل المساعدة في إقامة سلام دائم في شبه الجزيرة، وسيواصل البلدان مشاوراتهما من أجل تحقيق هذه الغاية. ويشدد البلدان أيضا على أنه من صالحهما المحافظة على السلم والاستقرار في مناطق مهمة أخرى، بما في ذلك الشرق الأوسط والخليج وجنوب آسيا.

وقد اتفق الرئيسان على مجموعة خطوات توفر إطارا لزيادة تعزيز العلاقات بين الصين والولايات المتحدة ومضاعفة التعاون بينهما في المسائل الدولية.

الحوار والمشاورات الرفيعة المستوى

يتفق رئيسا الصين والولايات المتحدة على إجراء زيارات دورية متبادلة لعاصمتيهما.

ويتفقان على إقامة خط اتصال رئاسي بين بيجين وواشنطن لتسهيل الاتصال بينهما.

ويتفقان أيضا على قيام موظفيهم على مستوى الوزراء وما دونهم بتبادل الزيارات الدورية للتشاور في القضايا السياسية والعسكرية والأمنية وقضايا تحديد الأسلحة.

التعاون في مجال الطاقة والبيئة

تؤكد الصين والولايات المتحدة من جديد أهمية التعاون الثنائي ضمن الإطار الواسع لقضايا البيئة، حسبما يتجسد في إنشاء محفل البيئة والتنمية للصين والولايات المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٧.

ويعتبر البلدان أن أحد التحديات المهمة التي تواجههما تتمثل في تطوير واستخدام موارد الطاقة بكفاءة، وحماية البيئة العالمية، وتعزيز التنمية والنمو السليمين بيئيا. ولذلك يوافقان على تعزيز تعاونهما في مجال الطاقة والبيئة عن طريق مبادرة تهدف إلى الاسراع بخطوات مشاريع الطاقة النظيفة ونقل التكنولوجيا ذات الصلة. وستنصب المجالات الأساسية للتعاون على توفير الطاقة النظيفة ومكافحة التلوث الجوي في الحضر، وكهربة المناطق الريفية. وسوف تؤدي هذه المبادرة أيضا إلى تعزيز التعاون الواسع النطاق بشأن القضايا البيئية العالمية مثل تغير المناخ والتصحر والتنوع الأحيائي. وقد وقّعت هيئة التخطيط الحكومي في الصين ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة مبادرة الصين - الولايات المتحدة للتعاون في مجال الطاقة والبيئة، من أجل تعزيز التعاون الفعال في هذين الميدانين بما في ذلك استخدام الطاقة النظيفة.

العلاقات الاقتصادية والتجارة

يعرب الرئيسيان عن استعدادهما لاتخاذ تدابير إيجابية وفعالة من أجل زيادة الروابط التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة. ومع تحرك اقتصاديهما نحو القرن الحادي والعشرين، تكتسب تكنولوجيا المعلومات أهمية حاسمة في حفز الابتكارات التكنولوجية وتحسين الإنتاجية. وفي هذا المجال، تشير الصين إلى اعتزامها المشاركة في أقرب وقت ممكن في اتفاق تكنولوجيا المعلومات. وعلاوة على ذلك، وفي إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ستواصل الصين إجراء تخفيضات إضافية مهمة في التعريفات الجمركية. وتتفق الصين والولايات المتحدة على أن مشاركة الصين الكاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف يخدم مصالحهما المشتركة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتفقان على تكثيف المفاوضات بشأن إمكانيات الوصول إلى السوق، بما في ذلك بشأن التعريفات، والتدابير غير المتصلة بالتعريفات، والخدمات والمعايير، والزراعة، وتنفيذ مبادئ منظمة التجارة العالمية، لكي تتمكن الصين من الانضمام إلى المنظمة على أساس تجاري سليم في أقرب وقت ممكن.

التعاون النووي في الأغراض السلمية

تتفق الصين والولايات المتحدة على أن التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يحقق مصالحهما المشتركة. ولتحقيق ذلك، اتخذ البلدان الخطوات الضرورية لتنفيذ الاتفاق المبرم في عام ١٩٨٥ بين الصين والولايات المتحدة بشأن التعاون النووي في الأغراض السلمية. وعلاوة على ذلك، وقّعت هيئة التخطيط الحكومي في الصين ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة اتفاقا نويا من أجل تعزيز التعاون والبحث النووي بين البلدين في الأغراض السلمية.

عدم الانتشار

تتفق الصين والولايات المتحدة على العمل لوضع معاهدة حظر التجارب النووية موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن. وتتفقان أيضا على العمل في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح لبدء إجراء مفاوضات رسمية في وقت مبكر بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية المستعملة في الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المنفجرة.

وتكرر الصين والولايات المتحدة التزامهما بعدم تقديم مساعدة لأي منشآت نووية أو أي برامج للتفجير النووي لا تكون خاضعة للضمانات. وتضع الصين قيودا على تصدير المواد النووية والمواد المزدوجة الاستخدام والتكنولوجيات ذات الصلة، وستتخذ في منتصف عام ١٩٩٨ تدابير إضافية لتعزيز الرقابة على تصدير المواد المزدوجة الاستخدام. وستواصل الولايات المتحدة فرض رقابة حازمة على تصدير المواد النووية والمواد المزدوجة الاستخدام والتكنولوجيا ذات الصلة. وباعتبار البلدين طرفين أصليين في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تتفق الصين والولايات المتحدة على التعاون في تنفيذ الاتفاقية ضمن إطار متعدد الأطراف. ويتفق البلدان على أهمية الإشراف الحكومي على الصادرات المتصلة بالكميائيات. وتتفق الصين والولايات المتحدة على الانطلاق من البيان المشترك لعام ١٩٩٤ المعني بعدم انتشار القذائف، ويؤكد البلدان من جديد التزام كل منهما بالمبادئ التوجيهية وبمحددات نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

حقوق الإنسان

تسلم الصين والولايات المتحدة بالدور الإيجابي الذي يؤديه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان. ويؤكد البلدان من جديد التزامهما بدعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

ورغم أن البلدين لم يتوصلا إلى حل لخلافتهما في مجال حقوق الإنسان، فإنهما يتفقان على مواصلة مناقشة هذه الخلافات عن طريق الحوار على المستويين الحكومي وغير الحكومي بروح تسودها المساواة والاحترام المتبادل. ويتفق البلدان على إجراء مناقشات بشأن بنية ومهام محفل غير حكومي معني بحقوق الإنسان.

التعاون في مجال القانون

تتفق الصين والولايات المتحدة على أن تعاونهما في مجال القانون يخدم مصالح واحتياجات البلدين.

وسوف يزيد البلدان تعاونهما في مكافحة الجريمة المنظمة الدولية، والاتجار بالمخدرات وتهريب الأجانب، وتزييف العملة وغسل الأموال. ولتحقيق ذلك تقرر إنشاء فريق اتصال مشترك للتعاون في مجال إنفاذ القانون يتألف من ممثلين لمختلف الوكالات ذات الصلة في حكومتي البلدين. ويتفق البلدان أيضا على بدء إجراء مشاورات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة الرامية إلى إبرام اتفاق مشترك في مجال المساعدة القانونية.

وسوف تعيّن الصين والولايات المتحدة، على أساس متبادل، موظفين لمكافحة المخدرات في سفارة كل منهما.

ونظرا إلى الأهمية التي تعلقها الصين والولايات المتحدة على المبادلات القانونية، يقرر البلدان إنشاء فريق اتصال مشترك لمتابعة الأنشطة التعاونية في هذا الميدان. ويمكن أن يتضمن ذلك تبادل

الخبراء القانونيين، وتدريب القضاة والمحامين، وتعزيز نظم المعلومات القانونية، وتبادل المواد القانونية، وتبادل الأفكار بشأن المساعدة القانونية والتشاور حول الإجراءات الإدارية، وتعزيز القانون التجاري والتحكيم.

وكجزء من هذا البرنامج للتعاون القانوني، سيقوم وزير العدل الصيني بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بناء على دعوة من النائب العام للولايات المتحدة.

العلاقات العسكرية - العسكرية

توصلت الصين والولايات المتحدة إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية للتشاور من أجل تعزيز الأمن البحري العسكري، وهو ما يمكن قواتهما البحرية والجوية من تفادي وقوع الحوادث وحالات سوء الفهم وسوء التقدير.

ويتفق البلدان على تقاسم المعلومات ومناقشة القضايا ذات الصلة بخبرات كل منهما في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثة من الكوارث.

التبادل العلمي والتكنولوجي والتعليمي والثقافي

ستواصل اللجنة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة المعنية بالعلم والتكنولوجيا توجيه البرنامج الثنائي النشط للتعاون العلمي والتكنولوجي الذي يشمل أكثر من ٣٠ اتفاقاً جرى إبرامها منذ عام ١٩٧٩. وستواصل اللجنة العمل من أجل زيادة استخدام العلم والتكنولوجيا في حل المشاكل الوطنية والعالمية. وسوف يحدد البلدان أيضاً المجالات المناسبة لإقامة مشاريع تعاونية تستخدم الفضاء في بحوث وتطبيقات عملية تتصل بعلم الأرض.

وسوف تزيد الصين والولايات المتحدة نطاق التبادل التعليمي والثقافي فيما بينهما، ويعتقد الرئيس أن زيادة احتكاك الشعبين سيساعد في تنمية العلاقات الثنائية في الأجل الطويل.

وقد أعرب الرئيس جيانغ تسامين عن شكره لرئيس الولايات المتحدة والشعب الأمريكي على الاستقبال الحار الذي لقيه، ودعا الرئيس كلينتون إلى زيارة الصين في عام ١٩٩٨ حيث قبل الرئيس كلينتون هذه الدعوة بسرور.

— — — — —